

العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة (2016-2003)

The relationship between corruption and the parallel economy in Algeria
Analytical Standard Study in the Period (2003-2016)

حنان حافة¹، رفيقة حروش²، هشام لبة³

¹ جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية (الجزائر)، haga.hanane@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، harrouche.rafika@univ-alger3.dz

³ جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر) Hichem-lebza@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2020/12/21

تاريخ الاستلام: 2019/09/21

ملخص: يعاني الاقتصاد الجزائري منذ فترة طويلة من اختلالات كثيرة حدّت من نموه وتنوعه، ولعلّ أبرز هذه الاختلالات هو ظهور الاقتصاد الموازي وتناميه بطريقة سريعة وملفتة للانتباه، وتعود أسباب ذلك إلى انتشار الفساد بكل أنواعه وفي كل مجالاته، حيث أصبحت العلاقة وطيدة وأكيدة بين الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي من خلال تحليل الظاهرتين من حيث الأسباب والآثار والمؤشرات، وقياس درجة الارتباط بينهما. وتوصلت الدراسة إلى أنّ:

- هناك أثر إيجابي للنشاطات غير المشروعة في الاقتصاد الموازي على الفساد؛
- هناك أثر سلبي للنشاطات المشروعة في الاقتصاد الموازي على الفساد؛
- هناك علاقة طردية موجبة بين الفساد والاقتصاد الموازي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، النشاطات المشروعة، النشاطات غير المشروعة، الفساد، الاقتصاد الرسمي، نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الترميز الاقتصادي JEL: E26; C52;

Abstract: The Algerian economy suffers from long time of many imbalances reduced its growth and diversity, perhaps the most notable of these disorders is the emergence of the informal economy and growing fast and remarkable, this is due to the spread of corruption in all its forms and in all its fields, where the relationship between the parallel economy and corruption in Algeria has become steadfast. The aim of this study is to explore the relationship between shadow economy and corruption through the analysis of phenomena in terms of causes and effects and indicators, and measuring the degree of association between them. The results of the study found that:

- there is a positive impact of illicit activities in the parallel economy on corruption;
- there is a negative impact of legitimate activities in the parallel economy on corruption;
- there is a positive correlation between corruption and the shadow economy.

Keywords: informal economy, legitimate activities, illegal activities, corruption, the formal economy, Simple Linear Regression Model.

JEL Classification Codes: C52; E26

تمهيد :

يمثل الاقتصاد الموازي ظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، وينظر إليه بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية البعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وعن رقابة القوانين، وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة، وتعد الجزائر من أكثر الدول التي تعرف انتشاراً واسعاً لظاهرة الفساد، من خلال الوضع العام والملاحظ من قضايا الفساد، أيضاً من خلال الدرجات الدنيا التي تحصل عليها الجزائر في درجة الفساد المدرجة في مختلف تقارير الهيئات والمؤسسات الدولية باعتباره من المكونات غير المشروعة، فالحاجة للفساد قائمة لتوسيع نطاق أنشطة الاقتصاد الموازي وفي نفس الوقت تطلب الأنشطة الموازية لاستمرار تدفق الرشاوى وأنواع الفساد الأخرى.

❖ **إشكالية الدراسة:** بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

➤ ما مدى انعكاس الفساد على الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2003-2016؟

❖ **فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الفساد بمختلف مظاهره يُولد آثاراً سلبية على كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الفساد في الجزائر، فضلاً عن قياس وتحليل الأثر الذي يتركه الفساد على الاقتصاد الموازي في الجزائر.

❖ **الدراسات السابقة:**

1- دراسة (Andreas Buehn. Friedrich Schneider.MAY 2009) (Corruption and the Shadow)

(Economy: A Structural Equation Model Approach): العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل ليست واضحة نظرياً، أنها إما بديلة أو مكملة لبعضها البعض - تظهر إما سلبية أو إيجابية الصلة، هدفت هذه الورقة - باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية مع اثنتين من المتغيرات الكامنة- مقتطفات من المعلومات حول مختلف أبعاد الفساد واقتصاد الظل المساهمة في النقاش حول علاقتهم، أنه يقدم أدلة تجريبية إيجابية العلاقة بين اقتصاد الظل والفساد، وأخيراً أظهرت النتائج أن اقتصاد الظل يؤثر على الفساد أكثر من تأثير الفساد على اقتصاد الظل.

2- في حين تناولت دراسة (بوقصة إيمان 2018): الفساد وعلاقته بالاقتصاد الموازي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الثامن، توضيح أن أهم الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والسلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملاً فعالاً في تنامي الاقتصاد غير الرسمي والفساد المالي، وأن هناك علاقة بين الفساد المالي والسوق الموازي كونه يمثل بيئة مثالية لينمو فيها هذا الأخير ويتطور، ولا يمكن القول أن الفساد نتيجة عن الاقتصاد غير الرسمي ولا سبب مباشر فيه، كون السوق السوداء أساساً تخلق نتيجة انتشار الفساد بكافة أشكاله، وهكذا فارتفاع معدل الفساد دليل على أن السوق الموازي مسيطر على الاقتصاد الوطني في الدولة.

❖ **محاور الدراسة:** قسمت الدراسة لغرض تحقيق أهدافها إلى ثلاث محاور، المحور الأول تناول مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد وعلاقته بالاقتصاد الموازي، ويتضمن المحور الثاني واقع اتجاه مؤشر الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر، فيما تضمن المحور الثالث دراسة قياسية تحليلية لانعكاسات الفساد على الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2003-2016.

1. **مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد وعلاقته بالاقتصاد الموازي:**

تختلف العلاقة بين كل من الاقتصاد الموازي والفساد حسب الوضع الاقتصادي للدولة، وسيدة الأنظمة، والالتزام الاجتماعي، حيث أن الفساد في الدول ذات الدخل المرتفع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق بعض المزايا التي تجعل العمل في الاقتصاد الرسمي أسهل، بينما الاقتصاد الموازي والفساد في الدول منخفضة الدخل يعزز كل منهما الآخر.

1.1 **تعريف الفساد وأنواعه:** تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح الفساد بين أوساط الباحثين والمنظمات الدولية ولم يكن هناك اتفاق موحد بشأن مفهومه لكونه مرتبط بجوانب متعددة (إدارية، اقتصادية، سياسية).

أ- **تعريف الفساد:** أعطي للفساد بوجه عام تعريفات عديدة تختلف في نظرتها وطابعها وفلسفتها فتعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه: "إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة" (كيمبرلي آن إليوت، 2000، صفحة 44)، أو سوء استعمال المنصب للحصول على/

أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة" (يحيى مناصري، جوان 2017، صفحة 235). ويعرفه البنك الدولي على أنه: "دفع رشوة وعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات" (محمد جمال باروت، 2004، صفحة 13).

ب- أسباب الفساد: هناك العديد من الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقيام فئات ما بالفساد المالي والإداري وأهمه (بن برجم محمد خميسي، 2016، الصفحات 74-75):

- نفشي البيروقراطية الإدارية التي تقوم على غياب دولة المؤسسات، وضعف جهاز العدالة، وتكريس سرية الممارسة اليومية للسلطة، مما يؤدي إلى عدم الشفافية وغياب الالتزام بتقدير التقارير؛
- يتفشى الفساد بشكل خاص في البلدان النامية، والتي تمر بمرحلة الانتقال والتحول نحو اقتصاد السوق حيث أن الظروف المهيأة والحافز على اكتساب الدخل القوي يشجع على ممارسة الفساد بشتى أشكاله؛
- تهرب رجال الأعمال ومشاريع الاستثمار من القيود الضريبية والجمركية المفروضة عليهم مما يدفعهم على اعتماد طرق غير شرعية كالتدليس والتزوير قصد التحرر من تلك القيود؛
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض عقوبات على مرتكبيه.

ت- أنواع الفساد: هناك أنواع عديدة من الفساد منها:

- **الفساد السياسي:** ويطلق عليه بالفساد الكبير، ويمكن هنا اعتماد تعريف هيئة الأمم المتحدة والذي عرفته على أنه: "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة لتحقيق المنفعة الخاصة" (خالد حمادي المشهداني - محمد ضياء مهدي، 2013، صفحة 171)، ومن أهم أشكاله بيع المبادئ كالبخانة والتواطؤ والتغافل والجهل والضغط...إلخ.
- **الفساد الإداري:** ويسمى أيضا بالفساد الصغير، ويعرف على أنه السلوك الإداري الفردي أو الجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها وأهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة بدون وجه حق في ظل مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع (علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، الطبعة 2016، صفحة 24).
- كما يعرف على أنه: استغلال موظفي الدولة أو عاملي القطاع الخاص لمواقعهم وصلاحياتهم، للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير شرعية قد تكون بواسطة الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو الاختلاس أو تعيين الأقارب في مناصب إدارية لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية والخبرانية مما ينتج عن ذلك عرقلة إيرادات ومعاملات المواطن والدولة بشكل عام.
- **الفساد المالي:** وهو سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين (محمد سعيد الرملاوي، 2013، صفحة 15). أي أنه يمثل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والقوانين والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومختلف مؤسساتها (فيصل أكرم مصوري، مصطفى حميد كزار، 2013، صفحة 301)، ويمكن ملاحظة مظاهر هذا النوع من الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي...إلخ.

ث- آثار الفساد: يؤثر الفساد على الاقتصاديات الوطنية من خلال (رباعي أمينة، جانفي 2017، صفحة 97):

- تراجع إيرادات الخزينة العمومية: نتيجة التهرب الضريبي والغش الجبائي، مما يؤثر على الإنفاق الحكومي.
- التأثير على معدلات النمو الاقتصادي: إن الفساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ويخفض الاستثمار ويغير هيكل الإنفاق من خلال الحد من فاعلية الاستثمار الأجنبي والمحلي، حيث يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، وزيادة الرشواى لتسهيل الإجراءات أمام طالبي الاستثمار ويؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم من خلال زيادة السيولة بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
- التأثير على الصعيد الاقتصادي: تتمثل فيما يلي (بن عزوز محمد، 2016، الصفحات 204-205):
- إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل؛
- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل؛
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافرها؛
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة؛

العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر

- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الموارد العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والإلتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بهذا المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشئ لها.

- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

ج- **مؤشرات قياس الفساد:** في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وتزايد آثارها التي أصبحت تهدد باستقرار ونمو اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اتجهت حكومات الدول ومؤسساتها المالية والتنفيذية إلى الاهتمام بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء على انطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي هذه الظاهرة (علي فلاق، طربي مريم، جوان 2015، صفحة 175)، والجدول الموالي يبين أهم أنواع المؤشرات المستعملة في كشف بؤر الفساد في العالم.

الجدول رقم (1): يبين أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي صدر منها المؤشر
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقييد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد control of corruption	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات .	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد corruption perceptions	يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمعة، علما أن إدراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب ذلك ثلاثة مسوحات.	البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية
مؤشر حق التعبير والمساءلة voice and accountability	يقيس الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة Government effectiveness	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة.	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط kind of management and control	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي Political stability	يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح،	البنك الدولي

المصدر: بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته- حالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016، جامعة الجزائر3، ص: 207.

2.1. ظاهرة الاقتصاد الموازي

إن موضوع الاقتصاد الموازي من أهم المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام الكثير من الدول والحكومات، وأصبح من الدراسات التي تستقطب الاقتصاديين والاجتماعيين وفقهاء القانون، رغم اختلاف الباحثين في تسميته (الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الموازي... إلخ)، ويبقى تحديد تعريفه من المسائل المطروحة لدى الباحثين والمنظمات والهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية (كمال بن موسى، براغ محمد، 2013، صفحة 194).

أ- مفهوم ظاهرة الاقتصاد الموازي:

ويعرف الاقتصاد الموازي على أنه كل الأنشطة التي يمارسها الأفراد والشركات، ولا يتم إحصائها بشكل رسمي، ولا تدخل في حسابات المحاسبة الوطنية، ولا تخضع للمنظومة الجبائية والتأمينية، فهو بذلك يحرم الخزينة العمومية من موارد معتبرة إضافة إلى منافسة المؤسسات التي تنشط في الاقتصاد الرسمي منافسة غير شريفة، على اعتباره لا يتحمل تكاليف الإنشاء والتشغيل، ورغم الإجراءات والترتيبات المتخذة على كافة المستويات للحد من انتشاره والسيطرة عليه، سواء تعلق الأمر بتدابير المرافقة أو بتدابير العقاب والملاحقة، فإنه لا يزال يساهم بما لا يقل عن 3/1 من الناتج المحلي الخام الوطني (بن توتة قندر، محمد راتول، صفحة 174).

كما يعرف على أنه مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها المشروعة وغير المشروعة، يتولد عنها دخول حقيقية وأخرى ضمنية، وينتج عن هذه الأنشطة سلع وخدمات (عباش وريدة، 2017-2018، صفحة 9).

تعريف فيتو تانزي (Vito.Tanzi): هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية، كما يعرفه في صياغة أخرى له بأنه ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصائيات الرسمية بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية (بودلال علي، 2007، صفحة 35).

ب- أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي:

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية المتداخلة التي تؤثر في ظهور ونمو انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية، ومن بين هذه الأسباب (محمد زعلاني، ديسمبر 2011، صفحة 198):

- ارتفاع معدلات الضريبة: تعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الموازي، فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم، وهذا ما يشجع التهرب منها، - الفساد البيروقراطي: إن ازدياد التعقيدات الإدارية المعتمدة أو غير المعتمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى السوق الموازية، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصاريح التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إلغاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاي (بوثلجة عبد الناصر، مطهري كمال، رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي " تجارب دولية ومحلية"، العدد السادس، ديسمبر 2016، صفحة 70).

- النمط والإجراءات الحكومية: يرى البعض انه إذ لم يكن هناك ضرائب فان الاقتصاد الموازي سوف يستمر أيضاً في الظهور بسبب الإجراءات الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد، وتفرض هذه النظم أو الإجراءات إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كانت هذه الإجراءات مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي (بودلال علي، ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وآفاق، ، المجلد 4، العدد 1، 2007، صفحة 91).

ت- آثار الاقتصاد الموازي: تركز أغلب الدراسات التي تناولت الاقتصاد الموازي على الآثار السلبية التي يحدثها، على اعتبار أنها السمة الغالبة لأنشطته طالما أنه يغلب عليها صفة عدم المشروعية، ومع ذلك فهناك من يرى أن لأنشطته المشروعة غير المسجلة آثاراً إيجابية على المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي.

❖ الآثار الإيجابية:

- الأثر على الاستهلاك: يرى عدد من الباحثين أن الاقتصاد الموازي عامل مشجع على الاستهلاك، فنحو ثلثي الدخل الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الموازي يتم إنفاقها على شراء منتجات القطاع الرسمي سواء كانت سلعاً استهلاكية أو معمرة، مما يشجع على نمو الطلب على تلك السلع والخدمات فيزيد الإنتاج لزيادة الطلب- إذا كان هناك طاقة إنتاجية فائضة- ويزيد النمو الاقتصادي وتزداد دخول تلك الأنشطة، وهذا بدوره يزيد من معدلات الاستهلاك، وهكذا تستمر الدورة الاقتصادية لصالح العملية الاستهلاكية والاستثمارية من خلال أنشطة الاقتصاد الموازي (حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، 2012، الصفحات 100-101).

- الأثر على العمالة: إن عدم قدرة الاقتصاد الرسمي في الكثير من الدول على امتصاص فائض العمالة المنتجة أو حل مشكلات تدريبها في مجالات الأنشطة الصناعية الحرفية والخدمية، جعلت الاقتصاد الموازي يسهم بدور مهم ومتزايد في استيعاب تلك الطاقات المتعطلة وتوفير فرص عمل لها، كما يسهم الاقتصاد الموازي في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل للدخول الجدد إلى سوق العمل، وحماية الأفراد الذين لم يحصلوا على وظائف رسمية من التعرض على الانحراف والمشاكل الاجتماعية وحماية المجتمع من الاضطرابات السياسية نظراً لانشغالهم بهذه الأعمال الموازية (توهامي محمد رضا، 2018-2019، الصفحات 64-65).

❖ الآثار السلبية:

للاقتصاد الموازي آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي:

- الأثر على حصيلة الضرائب: نظراً لأن الضريبة تمثل أحد أهم العوائد المالية لأي حكومة، إضافة لكونها أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات المختلفة للسيطرة على سير الأنشطة الاقتصادية فيها، فإن أي انخفاض في حصيلة الضريبة داخل أي بلد سيؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي قد تؤثر في مجملها على استقرار الوضع الاقتصادي فيها، ولأن المتعاملين في الاقتصاد الموازي يهدفون بشكل رئيسي للتهرب من الاستحقاقات المفروضة عليهم من قبل الحكومة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض العوائد المالية للحكومة، الأمر الذي قد يضطر الحكومة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة بهدف زيادة عوائدها المالية وبالتالي تزداد أعداد المتعاملين بالاقتصاد الموازي (أحمد محمود عبد الله الأستاذ، 2013، الصفحات 23-24).

- الأثر على الموازنة العامة للدولة: إن أهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد الموازي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، وحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية، بالتالي لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما لا يصبح حجم الاقتصاد الموازي كبير، فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة للدولة، ويترتب عن هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة في مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي (توهامي محمد رضا، 2018-2019، صفحة 54).

- انتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة... الخ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان (بوقصة إيمان، 2018، صفحة 261).

- تعد قضية تحول القطاع الموازي إلى القطاع الرسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديماً كان ينظر إلى القطاع الموازي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط الموازي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، وأهم مزايا تحول القطاع الموازي إلى رسمي أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة (حسين عبد المطلب الأسرج، 2010، صفحة 6).

ث- مؤشرات قياس ظاهرة الاقتصاد الموازي: هناك تساؤلات كثيرة حول الحجم الحقيقي للاقتصاد الموازي وكيفية قياس قيمته، وعلى الرغم من صعوبة قياس قيمة الدخل المتولدة عن الأنشطة الموازية بوجه عام والأنشطة غير المشروعة منها بوجه خاص، إلا أن ذلك لم يمنع من

محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجم الاقتصاد الموازي، وتبين أن هذه التقديرات متضاربة جدا ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها صعوبة تقدير حجم الأنشطة الموازية بوجه عام وعدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الموازي من جهة ثانية، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها (نجاة شمس، 2017-2018، صفحة 65). وهناك عدد من أساليب القياس والتقدير لهذا النوع من الاقتصاد إلا أنه على وجه العموم يوجد اتجاهين للتقدير يسمى الاتجاه الأول بالاتجاه المباشر والذي يعتمد على أساس حساب الناتج المتأتي من الأنشطة الاقتصادية الفرعية التي ترتبط باقتصاد الظل والاتجاه الثاني فهو الاتجاه غير المباشر والذي يقوم على الآثار المترتبة على وجود أنشطة الاقتصاد الموازي، وعلى كل حال يمكن تحديد الأساليب التي يحتويها الاتجاهين في مجال قياس الاقتصاد الموازي وفيما يلي أهمها (شهاب حمد شيحان، 2013، صفحة 14):

- ✓ الفرق بين الدخل والانفاق.
- ✓ احصائيات عدد العاملين في سوق العمل.
- ✓ المراجعات الضريبية.
- ✓ المداخر النقدية المتمثلة بمعدل النقود المتداولة إلى عرض النقد والمبادلات والوحدات ذات القيم المرتفعة.

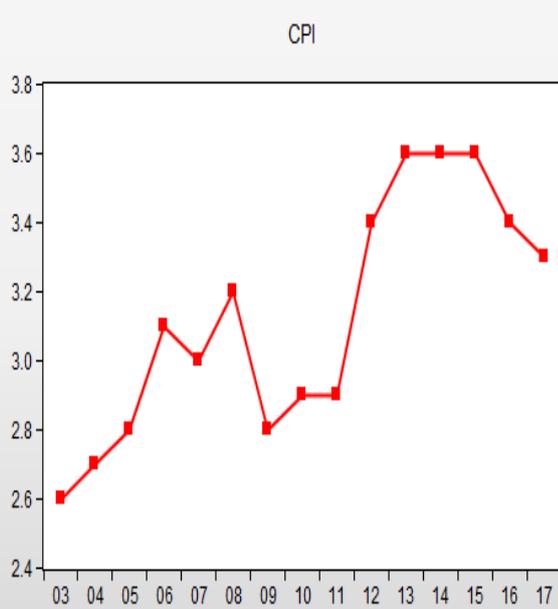
2. واقع اتجاه مؤشر الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر

1.2. مؤشر الفساد في الجزائر

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر خاص بمدركات الفساد، حيث يقيس ويصنف هذا الأخير الدول حسب درجات الفساد المحصلة في مختلف المجالات كالمجال السياسي، الاقتصادي، المالي، الإداري... إلخ. وهو مؤشر مركب يأتي من تحقيقات متواصلة ويستخدم مصادر المعلومات بالفساد من خبراء وتحقيقات ميدانية من مختلف المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، فضلاً عن بيانات المؤسسات المحلية كالبنوك مثلاً.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد في الدول على مقياس يعتمد على (13) معياراً موحداً لجميع دول العالم، ويحدد المقياس درجة (0-10) حيث تمثل درجة (10) أعلى نزاهة في الدول، وتمثل الدرجة (0) بوصفها الأكثر فساداً، كما ويعتمد التقرير الخاص بمؤشر مدركات الفساد على تسلسل الدول من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً. (أزهار حسن علي، 2017، الصفحات 396-397) ويوضح الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، وموقع الجزائر بين دول العالم في هذا المؤشر.

الشكل رقم (1): تطور مؤشر مدركات في الجزائر
للفترة 2003-2017



الجدول رقم (2): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر
للفترة 2003-2017

السنوات	تسلسل الجزائر	عدد الدول بالدراسة	درجة المؤشر
2003	88	133	2.6
2004	97	146	2.7
2005	97	158	2.8
2006	84	163	3.1
2007	99	180	3
2008	92	180	3.2
2009	111	180	2.8
2010	105	178	2.9
2011	112	183	2.9
2012	105	176	3.4
2013	94	177	3.6
2014	100	177	3.6
2015	88	167	3.6
2016	108	176	3.4
2017	112	180	3.3

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية WWW.Transparency.org ملاحظة: 10 نضيف جداً، و0 فاسد جداً.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن درجة مؤشر مدركات الفساد طيلة فترة الدراسة تتراوح ما بين (2.6- 3.6) وهي قريبة جداً من الصفر وبعيدة جداً عن العشرة (10). مما يؤكد على وجود وتفشي مختلف مظاهر الفساد بشكل مرتفع في الجزائر وهو ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد. رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتي تجسدت في: - مختلف الإجراءات القانونية لردع ومحاربة أشكال الفساد: - كالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة المنعقدة في نيويورك يوم 31 أكتوبر 2003. - التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في القطاع العام والخاص المعتمدة في ماباتو في 11 جويلية 2006. - مختلف الإجراءات الإصلاحية: - كإصلاح النظام المحاسبي للدولة وتكييفه مع معايير المحاسبة الدولية قصد تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية معايير الوضوح والدقة والأمان. - الإصلاح المالي كعصنة إدارة الضرائب لتفادي التهرب الجبائي - إصلاح قطاع الجمارك بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات والقوانين التي توالى وجاءت معدلة ومتممة لبعض النصوص السابقة. وقد أرجعت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد إدراج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فساداً إلى جملة من الأسباب منها: - غياب الإرادة السياسية في محاربة هذه الظاهرة. - استمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي. - نقص الشفافية على مستوى الهيئات والمؤسسات العمومية. - ضعف الرقابة التشريعية... إلخ.

2.2. نظرة عامة حول الاقتصاد الموازي في الجزائر

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، وقد ساهم في ذلك التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت

فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

ومن الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر نذكر : (ملاك قارة، ديسمبر 2009، صفحة 207)

- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة.
- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مروراً بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثيراً سلبياً خاصة على الناحية الاجتماعية (انتشار الفقر والبطالة).
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع الموازي.
- النمو الديموغرافي المتزايد.
- انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة.

3. الطريقة والأدوات :

أستخدم في دراسة البحث نموذج الانحدار الخطي البسيط على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الاقتصاد الموازي) المؤلف من n من المشاهدات والمتغير المستقل (الفساد X_1) والحد العشوائي μ_i .

أما الأدوات المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج القياس الاقتصادي النسخة التاسعة EViews9، ولقد اعتمد الباحثين في جمع البيانات المرتبطة بموضوع البحث على منظمة الشفافية الدولية ومعطيات فوزي يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد 06، 2016، وإحصائيات البنك الدولي.

4. النتائج ومناقشتها :

نظراً لأن أنشطة الفساد والاقتصاد الموازي تمثل حقيقة في جميع أنحاء العالم، فإن معظم المجتمعات تحاول السيطرة على أنشطتها من خلال تدابير مختلفة مثل العقوبة أو المقاضاة أو التعليم، لجمع المعلومات حول مدى الفساد والاقتصاد الموازي أو من يشارك في أنشطة فاسدة، والترددات التي تحدث بها هذه الأنشطة، وحجمها بالتالي أمر بالغ الأهمية لإتخاذ قرارات فعالة، لذلك من الصعب إلى حد ما الحصول على معلومات صحيحة عن مدى أنشطة الفساد والاقتصاد الموازي في سوق العمل والسلع، لأن جميع الأفراد المشاركين في هذه الأنشطة يرغبون في عدم تحديد هويتهم بطبيعة الحال، في هذه الورقة نستكشف العلاقة بين الاقتصاد الموازي والفساد، نحن بذلك نجتمع بين جانبيين، الأولى تتناول تأثير الفساد على الاقتصاد الموازي والثانية مع تأثير الاقتصاد الموازي على الفساد (FRIEDRICH SCHNEIDER، JANUARY 2006، صفحة 2).

يعد الاقتصاد الموازي والفساد نشاطين مدمرين، يسيران جنباً إلى جنب، ويقودان الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، ويؤثران سلباً على التنمية الاقتصادية، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية (2015)، يُعرّف الفساد بأنه "تلاشي القوة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، أما الاقتصاد الموازي يبدو أنه ظاهرة أكثر تعقيداً، وفقاً لشيلاك (1997)، يشمل الاقتصاد الموازي الأنشطة التي تنتج سلعاً تحمل علامات تجارية غير قانونية، والاتجار بالمخدرات، والإكراه التجاري والدعارة، والقروض، والمقامرة غير القانونية، والمقايسة، واستئجار المهاجرين غير الشرعيين، والأنشطة التي يقوم بها دخلهم وضرائبهم الخفية تزوير من أجل الحصول على أفضل مقياس لأنشطة الاقتصاد الموازي (Sorin Nicolae Borlea، And others، 2017، الصفحات 19-20).

إن اعتبار الاقتصاد الموازي وما يرتبط به من تهرب ضريبي كشكل من أشكال الفساد في أية دولة، يعود لأسباب من أهمها: حرمان الخزينة العمومية من عوائد مالية ضخمة، ذلك أن الاقتصاد الموازي يشمل أنشطة غير مصرح بها، وبالتالي لا يمكن مراقبتها وإحصائها وبالتالي فرض الضرائب عليها، هذا الأمر يؤدي في الأخير إلى وجود أنشطة تحقق أرباحاً بمقابل حرمان الخزينة من عوائد الضرائب، وبالتالي تتأثر البرامج التنموية المخطط لها، حيث لا تكون الأموال كافية، ولا النتائج محققة بدقة، وهذا يعتبر شكلاً من أشكال الفساد المالي (حبيش علي، الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر، السنة العاشرة، العدد 18، جوان 2015، الصفحات 283-284).

العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر

لقد ساهمت مختلف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بشكل كبير في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث مرت الجزائر بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءاً بالأزمة السياسية وما صاحبها من تغيرات متعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني خيار اقتصاد السوق، مروراً بالإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني، كما يشكل الفساد بمظاهره المختلفة من رشوة واختلاس واستغلال النفوذ لأغراض شخصية، عاملاً فعالاً في تنامي الظاهرة، كل ذلك أثر سلباً على الجانب الاقتصادي وأدى إلى حدوث تشوهات كبيرة كتدني القدرة الشرائية للمستهلكين، وانتشار ظاهرتي البطالة والفقر (عزوز علي، جوان 2015، صفحة 12).

الجدول رقم (3): تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة 2003-2016

السنوات	الرتبة	مؤشر الفساد	عدد الدول
2003	88	2.6	133
2004	97	2.7	145
2005	97	2.8	158
2006	84	3.1	163
2007	99	3.0	179
2008	92	3.2	180
2009	111	2.8	180
2010	105	2.9	178
2011	112	2.9	183
2012	105	3.4	184
2013	94	3.6	177
2014	100	3.6	175
2015	88	3.6	168
2016	108	3.4	176

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة تقارير منظمة الشفافية الدولية

يتبين لنا من خلال قراءتنا للجدول السابق، تفاقم مستمر لمستوى ظاهرة الفساد في الجزائر، مما انعكس على وضعية البلاد التنموية، وحصلت الجزائر على 34 درجة من 100 في ترتيب 2016، بانخفاض نقطتين عن مؤشرها لعام 2015، مما سمح لها بالتقدم تسعة مراكز عن السنة الفارطة التي احتلت فيها المرتبة 108، مثلما أشارت له الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة شفافية في الجزائر، وأضافت الجمعية أنه وللأسف سنة 2014 على التوالي تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فساداً.

الجدول رقم (4): تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 2003-2016

الوحدة: نسبة حجم الاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام %

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
نسبة الاقتصاد الموازي	42.93	43.67	43.68	40.18	38.15	37.83	36.51
السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
نسبة الاقتصاد الموازي	47.43	50.98	49.53	46.23	50.45	44.57	44.43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: فوزي يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بجامعة أمحمد بوقرة يومرداس، العدد 06، 2016، وإحصائيات البنك الدولي.

فالممتنع لتطور حجم الاقتصاد الموازي من خلال الجدول أعلاه يرى أن طوال الفترة (2003-2016) يرى أن نسبة نمو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كانت موجبة طوال الفترة عدا بعض السنوات وهذا مما يأخذ بالتزايد المستمر لحجم الاقتصاد الموازي. وحسب ما أعلنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات أن حجم الاقتصاد الموازي في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 تراوح حجمه بين 40% و50% من الناتج الداخلي الخام أي يمثل 100 مليار دولار، إلى 130 مليار دولار وتدل هذه الأرقام على حجم الأنشطة غير المصرح بها والتي تفلت من الضريبة والتشريعات (بقا ط حنان، 2017، صفحة 703). حيث قدر في سنة 2016 في حدود 47.4% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة معتبرة كبيرة نسبياً إذ ما قورنت بما كانت عليه في القرن الماضي، حيث بقيت دون مستوى 40% من الناتج الداخلي الخام، كما أن هذه النسبة تبقى مرتفعة مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى على غرار مصر والمغرب، مما يعكس توافق الاقتصاد الجزائري مع الدراسات التي خلصت أن اقتصاديات الدول النامية يغلب عليها الطابع الموازي (غير الرسمي).

تكشف النتائج التي توصلنا إليها أن الاقتصاد الموازي الكبير يرتبط بمستويات عالية من الفساد في البلدان ذات الاقتصادات الموازية الكبيرة، تعتمد الشركات والأفراد إلى حد كبير على الأنشطة الاقتصادية الموازية، من أجل تجنب الاكتشاف عن الضرائب ورشوة البيروقراطيين، علاوة على ذلك، فإن إيرادات الضرائب المنخفضة تقلل من جودة الخدمات العامة للبنية التحتية، وهذا بدوره يقلل من الحوافز للبقاء في الاقتصاد الرسمي، مما يضعف النظم القانونية والظروف غير المستقرة للنشاط الاقتصادي تزيد من الفساد، يتصرف مثل الفساد الضريبي الإضافي يدفع الأفراد إلى العمل في الاقتصاد الموازي (Andreas Buehn, Friedrich Schneide, May 2009، الصفحات 27-28).

1.4. تقدير أثر الفساد على الاقتصاد الموازي

لتقدير نموذج أثر الفساد على الاقتصاد الموازي وفق أسلوب الانحدار الخطي البسيط، يتم في البداية إعطاء صيغته الرياضية في إطار (MCO) طريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

$$PE_t = \beta_0 + \beta_1 CR_t + \mu_t$$

حيث:

- β_0, β_1 : معاملات النموذج.
- المتغير التابع PE المعبر عنه بالاقتصاد الموازي.
- المتغير المستقل والمتمثل في: مؤشر الفساد CR
- μ_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي*.
- t : الزمن

ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل التالي : (أنظر الملحق رقم 01)

$$PE_t = 8.57 + 11.38 CR_t$$

t- statistic (1.41) (5.87)
 $R^2 = 0.7422$, n=14 , F- statistic=34.56 , DW=1.386 , SSR=72.795

وعلى أساس النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج المقدر كالتالي:

● اقتصادياً:

المتغير العشوائي: يتضمن المتغيرات المفسرة المهمة في النموذج حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها لقلّة أهميتها أو لشدة ارتباطها بالمتغيرات المستقلة.*

○ يمارس مؤشر الفساد تأثيراً ايجابياً على نسبة الاقتصاد الموازي وهذا يتفق على ما تقره النظرية الاقتصادية، فعند زيادة مؤشر الفساد بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الاقتصاد الموازي بـ 11.38%. وبالرغم من هذا التأثير الايجابي إلا أنه ضعيف لكلا المتغيرين مما يدل على زيادة الفساد في الجزائر .

● إحصائياً:

- معامل التحديد $R^2 = 0.7422$ وهذا ما يؤكد على جودة النموذج حيث أن مؤشر الفساد تفسر ما نسبته 74.22% من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الموازي، فيما تظل النسبة الباقية 25.78% تفسره عوامل أخرى لا نعلمها .
- معنوية جميع المعلمات عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t- statistic .
- أظهرت قيمة فيشر (F= 34.56) أن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.
- بينت قيمة دربن واتسون $DW = 1.386 > R^2 = 0.7422$ على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفاً.

2.4. اختبار فرضيات النموذج

- اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

يمكن تذكير إلى أن فرضيات اختبار تجانس تباين الأخطاء تعطى كالتالي:

H_0 : تجانس تباين الأخطاء.

H_1 : عدم تجانس تباين الأخطاء.

والشكل الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (2): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.531253	Prob. F(2,10)	0.6036
Obs*R-squared	1.344640	Prob. Chi-Square(2)	0.5105

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 09.

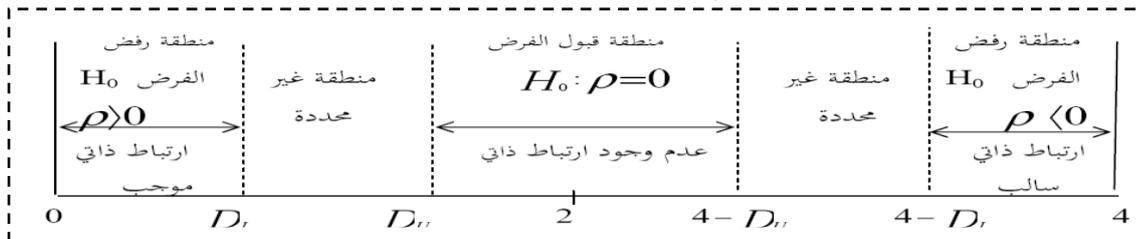
بالتدقيق إلى نتائج الشكل السابق يتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة

فيشر $F - statistic > 0.05$ والمعادلة $Obs * R - squared > 0.05$ ، أي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5% .

1.2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل الموالي يوضح اختبار دربن واتسون

الشكل رقم (3): اختبار دربن واتسون



المصدر: معجد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص:

فحسب إحصائية درين واتسون عند مستوى معنوية 5% ، $K-1=1$ ، $n=14$.

فإن:

$$\begin{aligned} dL &= 0.776 & , & & du &= 1.054 \\ 4 - du &= 2.946 & , & & 4 - dL &= 3.224 \end{aligned}$$

ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وفق القيمتين المجدولتين dL و du

نجد: $4 - du < Dw (1.38) < du$ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ويمكن الخروج بنفس النتيجة* (بما أن $prob > 0.05$ فإن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي بين البواقي).

3.2. اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

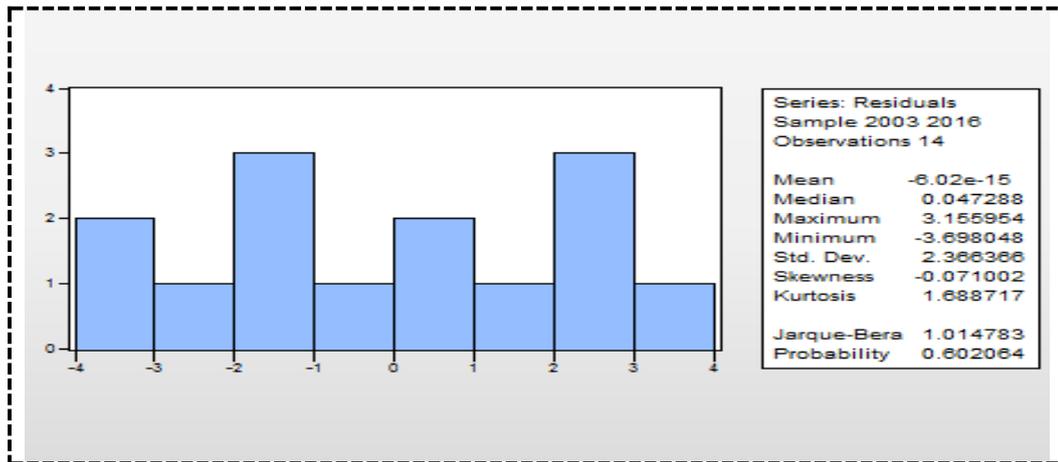
حسب اختبار Jarque-Bera فإن فرضياته تأخذ المعطيات التالية:

H_0 : الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

والشكل الموالي يبين نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 09.

من خلال التمعن في نتائج الشكل السابق يتضح أن:

$Probability(0.602064) > 0.05$ و $Jarque-Bera(1.014783) > 0.05$ ، مما تسفر هذه النتيجة إلى قبول الفرضية

H_0 عند مستوى معنوية 5% ، بمعنى أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

الخلاصة:

على ضوء ما تم عرضه في الدراسة - انعكاسات الفساد على الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2003 - 2016 - تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة إيجابية بين الفساد والاقتصاد الموازي كونه يمثل بيئة مثالية لينمو فيها هذا الأخير ويتطور، مهدداً بذلك الاقتصاد الوطني للدولة، وقيمة العملة وبالتالي، انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة من فقر وبطالة وتسول ومخدرات..... إلخ.
- لا يمكن القول بأن الفساد نتيجة عن الاقتصاد الموازي ولا سبب مباشر فيه، كون الاقتصاد الموازي أساساً يخلق نتيجة انتشار الفساد بكافة أشكاله سياسياً وإدارياً، بحيث يصبح عرف الرشوة وقضاء المصالح الشخصية على حساب الصالح العام، ثم إن ما يدعم الاقتصاد الموازي الأموال غير المشروعة التي تدور فيه من تجارة الأسلحة غير المشروعة والمخدرات وبالتالي يحاول من يديرونه تبييض هذه الأموال وإدخالها

* أنظر الملحق رقم 2.

العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر

بصفة مشروعة تحت صور خيالية في الاقتصاد الرسمي معتمدين على فساد المكلفين بالرقابة، وفي الأخير نجد أنها حلقة مفرغة دورة كل منها نهاية الأول بداية الثاني وهكذا فارتفاع معدل الفساد دليل على أن الاقتصاد الموازي المسيطر على الاقتصاد الوطني في الدولة؛
 ➤ العلاقة المقررة بين الاقتصاد الموازي والفساد مبنية في أصلها على الآثار السلبية للفساد والتي تساعد على نمو الاقتصاد الموازي، وتقليل فرص العمل في الاقتصاد الرسمي.

وفي ضوء النتائج التي ذكرت، يمكن إيراد المقترحات والتوصيات الآتية:

- ضرورة العمل على مكافحة الفساد بشتى أشكاله عن طريق توسيع قاعدة الرقابة والشفافية والمساءلة بالإضافة إلى سن القوانين وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين؛
- محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تدفع الأشخاص للعمل بهذه الطريقة حتى تتمكن الدولة من وضع جملة الحلول الملائمة للقضاء على هذه الظاهرة؛
- تخفيض هوامش الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالب نشاط الاقتصاد الموازي؛
- القضاء على البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية فيما يخص الحصول على القروض الائتمانية؛
- تطوير سبل التعاون الدولي للقضاء على ظاهرة الاقتصاد الموازي وأيضاً في مكافحة الفساد بكافة أشكاله؛
- محاولة إدراج ما أمكن من هذه النشاطات في دائرة الاقتصاد الرسمي، حتى تتمكن الدولة من إحصائها والاستفادة منها.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه، فإن هذه النتائج نفسها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- أثر الفساد المالي والإنفاق الحكومي على الاقتصاد الموازي في الجزائر؛
- نحو استراتيجية جديدة لمحاربة الفساد ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

ملاحق :

الملحق رقم (1): تقدير أثر الفساد على الاقتصاد الموازي خلال الفترة (2003-2016)

Dependent Variable: PE				
Method: Least Squares				
Date: 09/07/19 Time: 18:52				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.579399	6.067617	1.413965	0.1828
CR	11.38666	1.936818	5.879056	0.0001
R-squared	0.742286	Mean dependent var	44.04071	
Adjusted R-squared	0.720810	S.D. dependent var	4.661366	
S.E. of regression	2.462992	Akaike info criterion	4.772194	
Sum squared resid	72.79595	Schwarz criterion	4.863488	
Log likelihood	-31.40536	Hannan-Quinn criter.	4.763743	
F-statistic	34.56330	Durbin-Watson stat	1.386580	
Prob(F-statistic)	0.000075			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج القياس الاقتصادي EViews9

الملحق رقم (2): نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 09/10/19 Time: 13:44						
Sample: 2003 2016						
Included observations: 14						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.287	0.287	1.4224	0.233
		2	0.168	0.093	1.9471	0.378
		3	-0.005	-0.083	1.9476	0.583
		4	-0.288	-0.312	3.8014	0.434
		5	-0.099	0.075	4.0446	0.543
		6	-0.359	-0.315	7.6497	0.265
		7	-0.078	0.121	7.8468	0.346
		8	-0.009	-0.039	7.8499	0.448
		9	-0.073	-0.079	8.0856	0.526
		10	0.026	-0.157	8.1237	0.617
		11	-0.032	0.056	8.2014	0.695
		12	-0.035	-0.189	8.3402	0.758

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج القياس الاقتصادي EViews9

الإحالات والمراجع :

1. كيمبرلي آن إليوت. (2000)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص: 44.
2. يحي مناصري، بوشو محمد نجيب. (جوان 2017)، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية-، مقال منشور، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 08، جامعة يحي فارس بالمدينة، ص: 235.
3. محمد جمال باروت. (2004)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، ص: 13.
4. بن براجم محمد خميسي. (2016)، الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد 40، ص ص: 74-75.
5. خالد حمادي المشهداني- محمد ضياء مهدي. (2013)، قياس أثر الفساد الاقتصادي في معدلات البطالة لدول مختارة للسنوات 1975-2008، مجلة البحوث المستقبلية، جامعة كربلاء (مركز الدراسات المستقبلية)، العدد 42، ص: 171.
6. علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري. (2016)، استراتيجية محاربة الفساد (الإداري والمالي- مدخل تكاملي)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 24.
7. محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص: 15.
8. فيصل أكرم مصوري، مصطفى حميد كزار. (2013)، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، ص: 301.
9. رباعي أمينة، واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد السابع، جانفي 2017، جامعة يحي فارس، المدينة، ص: 97.
10. بن عزوز محمد. (2016)، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته- حالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر3، ص ص: 204-205.
11. علي فلاق، طبني مريم. (جوان 2015)، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 04، جامعة المدينة، ص: 175.
12. كمال بن موسى، براغ محمد. (2013)، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد: 4، جامعة الجزائر3، ص: 194.
13. بن توتة قندر، محمد راتول، تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 34 (02)، جامعة بن زيان عاشور بالحلفة، ص: 174.
14. عياش وريدة. (2017-2018)، الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، ص: 9.
15. بودلال علي. (2007)، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر، ص: 35.
16. محمد زعلاني. (ديسمبر 2011)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى- بحث في الأسباب والآثار)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 198.
17. بوثلجة عبد الناصر، مطهري كمال. (ديسمبر 2016)، رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي " تجارب دولية ومحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص: 70.
18. بودلال علي. (2007)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة دراسات، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 91.

19. حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري. (2012)، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1390-1430 هـ (1970-2009) م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص: 100-101.
20. توهامي محمد رضا. (2018-2019)، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص: 64-65.
21. أحمد محمود عبد الله الأستاذ. (2013)، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الأراضي الفلسطينية- دراسة قياسية-، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، قسم اقتصاديات التنمية، ص: 23-24.
22. توهامي محمد رضا، مرجع سابق، ص: 54.
23. بوقصة إيمان. (2018)، الفساد وعلاقته بالاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3، العدد 1، جامعة المسيلة، ص: 261.
24. حسين عبد المطلب الأسرج. (2010)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، متاح على الموقع: <https://www.academia.edu/542589>، ص: 6.
25. نجات شمس. (2017-2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ص: 65.
26. شهاب حمد شبحان. (2013)، اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، ص: 14.
27. أزهار حسن علي. (2017)، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، ص: 396-397.
28. ملاك قارة. (ديسمبر 2009)، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، جامعة منتوري قسنطينة، ص: 207.
29. FRIEDRICH SCHNEIDER. (JANUARY 2006), CORRUPTION AND THE SHADOW ECONOMY: AN EMPIRICAL ANALYSIS, CESIFO WORKING PAPER NO. 1653, CATEGORY 1: PUBLIC FINANCE, , CESifo Working Paper No. 1653, P: 2.
30. Sorin Nicolae Borlea, And others. (2017), CORRUPTION, SHADOW ECONOMY AND ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL SURVEY ACROSS THE EUROPEAN UNION COUNTRIES, Economics Series Vol 27 Issue 2/, PP: 19-20.
31. حبيش علي. (جوان 2015)، الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 18، ص: 283-284.
32. عزوز علي. (جوان 2015)، نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 12.
33. بقاط حنان. (2017)، أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 1990-2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي-، الجزائر، ص: 703.
34. Andreas Buehn, Friedrich Schneider. (May 2009), Corruption and the Shadow Economy: A Structural Equation Model Approach, IZA DP No. 4182, PP: 27-28.

APA: كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب

حنان حاققة 1، ربيعة حروش 2 وهشام لبزة 3 (2019)، العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (2003-2016)، مجلة الدراسات المالية، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص. ص 1-16. xx (العدد xx والمحاسبية، المجلد